

تعريف الإدارة التعاونية

ويمكن تعريف الإدارة التعاونية أو الشراكة في الإدارة *Cooperative management or co-management* التي يخضع فيها المجتمع من مستخدمي الموارد المحلية (الصيادين) والحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة (أصحاب القوارب، وتجار الأسماك، بناء القوارب، والأعمال التجارية، وما إلى ذلك) والعوامل الخارجية (المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية) إلى تقاسم المسؤولية والسلطة لإدارة مصائد الأسماك من خلال المشاورات والمفاوضات، وتطوير اتفاق رسمي بشأن أدوار كل منهما والمسؤوليات والحقوق في الإدارة.

الإدارة المشتركة للثروة السمكية يمكن تصنيفها إلى خمسة أنواع رئيسية وفقا لأدوار الحكومة وصيادي الأسماك (Sen and Nielsen, 1996):

1- التعليمي *Instructive*: هناك تبادل الحد الأدنى فقط من المعلومات بين الحكومة والصيادين. هذا النوع من نظام الإدارة المشتركة تختلف فقط من إدارة مركزية بمعنى وجود آليات للحوار مع المستخدمين، ولكن العملية نفسها تميل إلى أن تكون إبلاغ الحكومة الصيادين على القرارات التي تخطط لها.

2- إستشاري *Consultative*: وتوجد آليات الحكومة للتشاور مع الصيادين ولكن كل القرارات تتخذ من قبل الحكومة.

3- التعاون *Cooperative*: وهذا النوع من الإدارة المشتركة هو تعاون الحكومية والصيادين معا كشركاء على قدم المساواة في عملية صنع القرار.

4- تقرير *Advisory*: ينصح الصيادون الحكومة بالقرارات التي يجب اتخاذها والحكومة تؤيد هذه القرارات.

5- إعلامي *Informative*: تفوض الحكومة سلطة اتخاذ القرارات إلى مجموعات الصيادين الذين يتحملون المسؤولية عن إعلام الحكومة بهذه القرارات.

مشاركة أصحاب المصلحة

يؤخذ بعين الإعتبار البعض من الصيادين وأصحاب المصلحة الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو الذين هم مهتمين في إتجاه أو آخر، والمستفيدين إقتصادياً من المورد (على سبيل المثال، أصحاب القوارب، وتجار الأسماك، و الموردين والشرطة والسياسيين والمستهلكين) في الإدارة المشتركة، والسؤال هو كيفية تمثيل أصحاب المصلحة والمعنيين وكيف ينبغي اختيار هؤلاء الممثلين. في حين أنه من المفيد أن يكون تمثيل جميع أصحاب المصلحة، فلا بد من رسم خطة للعمل.

مصطلح "المجتمع" يميل إلى تنوع المصالح بين مجموعات مختلفة من الناس. على سبيل المثال، بعض المشاورات تجرى بشكل رئيسي من قبل الرجال ولكن تعتبر النتائج على النحو نتاج المجتمع المحلي. الدور الخفي للنساء، ولا سيما في مجال مصايد الأسماك غالباً ما ينظر إليها في معنى محدود، وهي أساساً من أسر الصيادين أو المنتجات المائية. في حين أن النساء نادراً ما تكون صياداً، وأنها تلعب أدواراً هامة في أنشطة ما قبل وما بعد الإنتاج في مصايد الأسماك.

المفهوم المحدد لأصحاب المصلحة تضم فقط المستخدمين المباشرين للموارد الساحلية. وقد أدى عدم الاعتراف بالمرأة كمستخدم مباشر لأنهم ليسوا صيادين (بالمعنى التقليدي) في حياتهم، قانون الثروة السمكية الفلبينية 1998 يضمن الإعتراف الأولي لمصالح المرأة في تنمية مصائد الأسماك، وحتى أنها محدودة في توفير مقعد واحد للمنظمة النسائية في مجلس مصايد الأسماك. لا يزال هناك حاجة بالتأكيد إلى مزيد من العمل لفهم أفضل للمساهمة المرأة في مصايد الأسماك.

الإدارة المجتمعية

الإدارة المجتمعية **Community-based management (CBM)** عنصراً أساسياً من الإدارة المشتركة. هناك بعض الجدل حول أوجه الشبه والاختلاف بين الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية.

وتشمل إدارة الموارد المجتمعية كما أوضح **Korten (1987)** عدة عناصر هي: مجموعة من الناس ذوي المصالح المشتركة، وآليات لإدارة فعالة وعادلة، مراقبة المجتمع وإدارة الموارد المنتجة، الأنظمة المحلية أو آليات لالتقاط واستخدام الموارد المتوفرة، المساهمين في السيطرة على الموارد داخل المجتمع، والمساءلة المحلية في الإدارة.

وقد عرف **Sajise (1995)** الإدارة المجتمعية للموارد **community-based resources management (CBRM)** بأنها "العملية التي تعطي الناس أنفسهم الفرصة و / أو مسؤولية

إدارة مواردها الخاصة وتحديد احتياجاته وأهدافه وطموحاته. واتخاذ القرارات التي تؤثر على رفاهه. يذكر أيضا أن: CBRM نهج يؤكد قدرة المجتمع المحلي على المسؤولية والمساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد و بطبيعتها التطورية والعوامل الفنية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية والبيئية التي تؤثر على المجتمع.

إدارة الموارد الساحلية المجتمعية (CBCRM) Community-based coastal resource management يبدأ من الفرضية الأساسية أن الناس لديهم قدرة فطرية لفهم والعمل على مشاكلهم الخاصة، وهي تبدأ حيث هم الناس، أي ما يعرف الناس بالفعل ويبني على هذه المعرفة لتطوير معرفتهم وخلق الوعي.

(1994) Fellizar كتب ما يلي: يمكن النظر CBRM بطرق مختلفة. يمكن أن تكون عملية إستراتيجية وهو نهج وهو هدف أو أداة. وهي عملية يتم من خلالها إعطاء الناس أنفسهم الفرصة و/ أو المسؤولية لإدارة مواردهم الخاصة، تحديد احتياجاتهم والأهداف والتطلعات وإتخاذ القرارات التي تؤثر على الرفاه. هي إستراتيجية لتحقيق التنمية التي تركز على الناس.

(1997) Rivera ينص على أن نهج CBCRM لديه العديد من الخصائص الموجهة نحو تحقيق توازن المصالح التي يحركها الآراء، وينصب التركيز على المجتمعات وفي جوهرها منظمة المجتمع، إنها عملية الحكم وصنع القرار السياسي وتوجيهها نحو تشكيل الشراكات وتقاسم السلطة.

ويمكن القول أن CBCRM عملية التفاوض سياسيا من أجل إتخاذ القرارات بشأن الملكية والرقابة والسياسة العامة بإتجاه الموارد الساحلية ومسائل تخصيص الموارد، وتوزيع المنافع الموارد وترتيبات الإدارة المشتركة.

وعلاوة على ذلك CBCRM الشغل الشاغل لتمكين الجماعات والجهات الإجتماعية والشعور للإعتماد على الذات على المستوى الجزئي الذي يحفز الربط والتآزر والحيوي.

يمكن القول بأن CBCRM هو الطريق للمشاركة في الإدارة والمحافظة عليه وأن قضايا السلطة أساسية لتشكيل مخططات الإدارة المشتركة، وبالتالي، فإن الشراكات بين الحكومة والمجتمعات دراسة متأنية لقدرات المجتمعات المحلية في صنع ودعم هذه الشراكات.

الإدارة المجتمعية والإدارة المشتركة

وتشير التعريفات السابقة لإدارة الموارد المجتمعية أنه في حين أن هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين الإدارة المشتركة والإدارة المجتمعية، هناك إختلافات في التركيز على كل إستراتيجية. مركز هذه الإختلافات على مستوى وتوقيت المشاركة الحكومية في هذه العملية.

CBM محورها الناس ومركز المجتمع، في حين تركز الإدارة المشتركة حول هذه القضايا بالإضافة على ترتيبات الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي من مستخدمي الموارد.

ويتم تنظيم عملية إدارة الموارد بشكل مختلف جداً، الإدارة المشتركة لديها نطاق أوسع من CBM مع التركيز داخل وخارج المجتمع على حد سواء. الحكومة قد تلعب دوراً ثانوياً في CBM. الإدارة المشتركة من ناحية أخرى بحكم التعريف يشمل دور حكومي كبير وفعال.

وغالبا ما تتناول الشراكة في الإدارة قضايا تتجاوز مستوى المجتمع المحلي، على المستويين الإقليمي والوطني، والعديد من أصحاب المصلحة، ويسمح لهذه القضايا، لأنها تؤثر على المجتمع، إلى أن يقدموا أكثر فعالية في مجال المجتمع.

الممارسين CBM في بعض الأحيان يعتبر الحكومة كلاعب خارجي وعدو، لإدخالها في العملية فقط في مرحلة متأخرة، على كل حال. هذا يمكن أن يؤدي إلى سوء الفهم وعدم وجود الدعم الكامل من الحكومة.

المزايا المحتملة من الإدارة المشتركة ما يلي:

1. نظام إدارة أكثر شفافية والمساءلة والحكم الذاتي.
2. نظام أكثر ديمقراطية وتشاركية.
3. أكثر اقتصاداً من نظم الإدارة المركزية، تتطلب أقل لإنفاقها على التنظيم والإدارة والتنفيذ، على المدى الطويل.
4. من خلال المشاركة في الإدارة ويتحمل الصيادين المسؤولية لعدد من الوظائف الإدارية.
5. يجعل الاستفادة القصوى من المعرفة والخبرات المحلية لتوفير المعلومات على قاعدة الموارد وإستكمال المعلومات العلمية للإدارة.
6. تحسين إدارة الموارد في الإدارة المائية والساحلية.

7.مسؤولة أمام المناطق المحلية مجتمعات الصيد قادرة على وضع وإدارة خطط الإدارة والتدابير التنظيمية التي هي أكثر ملاءمة للظروف المحلية. (ترجمة حلول للمشاكل المحلية).

على الرغم من كل هذه المزايا، فلإدارة المشتركة العديد من العيوب والمشاكل، بما في ذلك:

1. قد لا تكون مناسبة لكل مجتمع الصيد، قد لا تكون العديد من المجتمعات راغبة أو قادرة على تحمل مسؤولية الإدارة المشتركة.

2. القيادة و المؤسسات المحلية المناسبة، مثل منظمات الصيادين، قد لا تكون موجودة داخل المجتمع لبدء أو مواصلة جهود الإدارة المشتركة.

3. بالنسبة لكثير من الأفراد والمجتمعات المحلية الحافز - الاقتصادي والاجتماعي و / أو السياسي - للمشاركة في الإدارة المشتركة قد لا يكون موجود.

4. يمكن أن تكون المخاطر التي ينطوي عليها تغيير إستراتيجيات إدارة مصائد الأسماك مرتفعة للغاية بالنسبة لبعض المجتمعات والصيادين.

5. تكاليف الأفراد للمشاركة في إستراتيجيات الإدارة المشتركة (الوقت والمال) قد تفوق الفوائد المتوقعة.

6. الإرادة السياسية الكافية قد لا تكون موجودة لدعم الإدارة المشتركة

خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش وتنفيذها

إعتمدت لجنة مصائد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش في عام 1999 وتنص الخطة على أن الدول التي تزاول صيد سمك القرش ينبغي أن تنفذ برامج وطنية لصون وإدارة مخزون أسماك القرش.

وينبغي أن تشمل هذه ما يلي:

* إجراء تقييمات منتظمة لحالة المخزونات المصطادة من أسماك القرش.

* جمع البيانات عن جهد صيد سمك القرش والغلات على نحو سليم (على أن يجري تبادلها بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ومنظمة الأغذية والزراعة).

* تنفيذ تدابير فعالة لإدارة أسماك القرش ونظم الرصد والمراقبة والإشراف.

وتهدف هذه الخطط إلى:

• تفعيل مصايد أسماك القرش المستدامة.

• حماية الموائل الحرجة لأسماك القرش.

• التقليل من المصيد العارض غير المستخدم من أسماك القرش وكذلك الهدر والمصيد المرتجع.

• التشجيع على الاستخدام الكامل لأسماك القرش النافقة

• تحسين بيانات المصيد المحددة بحسب النوع، وبيانات التفريغ والبيانات البيولوجية والتجارية.

بينت منظمة الأغذية والزراعة من خلال إستعراضاً شاملاً لتنفيذ خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش في عام 2012 وركز الاستعراض على البلدان والمناطق والأقاليم الرئيسية البالغ عددها 26 والتي تزاوّل صيد سمك القرش، وكذلك على 10 من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

وتعتبر هذه البلدان والمناطق والأقاليم البالغ عددها 26 مسؤولة عن 84 % من مصيد أسماك القرش العالمي المبلّغ عنه إلى منظمة الأغذية والزراعة في هذه الفترة، ويعزى إلى أول 7 منها وحدها أكثر من نصف مصيد أسماك القرش العالمي المبلّغ عنه، إندونيسيا، والهند، وإسبانيا، و تايوان ، والأرجنتين، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية